

اتفاق تعاون  
بين  
حكومة جمهورية مصر العربية  
و  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
في مجال حماية واسترداد الممتلكات الثقافية المسروقة  
ومكافحة الاتجار غير المشروع في الآثار

## اتفاق تعاون

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

في مجال حماية واسترداد الممتلكات الثقافية المسروقة  
ومكافحة الاتجار غير المشروع في الآثار

—

رغبة في توطيد أواصر التعاون بين حكومتى البلدين ونظرا لخطورة سرقة القطع الأثرية والممتلكات الثقافية والتي تعد جزءاً لا يتجزء من التراث الثقافي الذي يعد حقا للبشرية ولجسامة المخاطر الناجمة عن بيعها والإتجار فيها بطرق غير مشروعة بالإضافة لأعمال السلب والنهب التي تتعرض لها المواقع الأثرية والأخرى المدفونة تحت باطن الأرض والمغمورة،

وإدراكاً للأهمية القصوى لحماية التراث الثقافي الموجود في حدود كل دولة والحفاظ عليه وفقاً للمبادئ والنواحي التي سنتها الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن وسائل منع وتحريم الإستيراد والنقل غير المشروع للممتلكات الثقافية، وأن التعاون فيما يخص استرداد القطع الأثرية المسروقة والممتلكات الثقافية التي تم استيرادها أو نقلها بطرق غير مشروعة هو أمر هام من أجل حماية حقوق الطرفين فيما يخص ممتلكاتهم الثقافية،

واعترافاً من الحكومتين بالطابع الفريد والمميز للممتلكات الثقافية الخاصة بحضارة كل منهما وبأهمية منع استيراد أو نقل هذه الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة،



ورغبة في تأسيس قواعد عامة لإستيعادة واسترداد الممتلكات الثقافية التي تتعرض  
للسرقة أو الخروج من موطنها الأصلي بطرق غير شرعية،

وأماً في حماية تلك الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها، فقد اتفقت حكومة جمهورية  
مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمشار إليهما فيما يلي بـ"الطرفان" على  
ما يلي:

#### مادة (١)

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

#### مادة (٢)

يلتزم الطرفان بتجريم ومنع دخول الممتلكات الثقافية والأثرية والفنية والتاريخية  
المسروقة والمتاجرة فيها بشكل غير قانوني والمصدرة والمنقولة بطرق غير مشروعة إلى  
أراضي كل منهما وكذلك العمل على إستعادة هذه الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها لحين  
عودتها إلى موطنها الأصلي.

#### مادة (٣)

يطبق هذا الاتفاق على القطع التي صنفها الطرفان كمتلكات ثقافية وفقاً لقوانين  
الوطنية في كل من البلدين.

#### مادة (٤)

القطع الأثرية الأصلية لكل حضارة تعد ملكاً لها (مثل الحضارة المصرية القديمة في عصورها الفرعونية والهيلنستية والقبطية التي لم يتم العثور عليها في حدود أخرى) طالما لا يحمل حائزها ما يفيد شرعية حصوله عليها من خلال سندات الملكية وشهادات التصدير الخاصة بها ويتم مصادراتها فور دخولها حدود كل الطرفين.

#### مادة (٥)

تشجيع تبادل المعلومات بين الطرفين بشأن ما يلي من موضوعات:

- أ- يعمل الطرفان على تبادل المعلومات على أسس نظامية وإستمرارية والمتعلقة بالامتلاكات الثقافية المتعرضة للسرقة أو الإتجار بها بالطرق غير المشروعة.
- ب- القوانين والنوائح المحلية لمكافحة سرقة الامتلاكات الثقافية والتنقيب غير القانوني عنها وإستيرادها بطرق غير مشروعة بما في ذلك السياسات والإجراءات الخاصة بهذا الشأن والتي وضعتها الأجهزة المعنية.
- ج- يلتزم الطرفان بالإبلاغ فوراً وتبادلياً عن أي تغييرات تطرأ على القوانين الداخلية الخاصة بحماية الامتلاكات الثقافية.

#### مادة (٦)

- في حالة وجود ممتلك ثقافي لدى إحدى الطرفين تم نقله بطرق غير مشروعة، سوف يتخذ الطرف الآخر الخطوات القانونية الواجبة والمتوفرة له من أجل استعادة وإرجاع أية ممتلكات ثقافية وأثرية وفنية وتاريخية موجودة داخل أراضيه والتي تعرضت للسرقة وانقل غير الشرعي إلى أراضى الطرف الآخر وذلك وفقاً لتشريعاته الوطنية المحلية وماورد بها



بشأن ملكية الدولة الطالبة للممتلك الثقافية المطلوب استرداده والاتفاقيات الدولية المطبقة والصكوك الدولية ذات الصلة.

- يتم استرداد الممتلك الثقافية من خلال القنوات الدبلوماسية أولاً وقبل اللجوء إلى القضاء.
- في حالة اللجوء للقضاء يتم اتخاذ الاجراءات القانونية أمام قضاء متخصص في الدولة التي تم نقل الممتلك الثقافية إليها بطرق غير مشروعة.
- سوف يتحمل الطرف الطالب النفقات المتعلقة باسترجاع وإعادة الممتلكات الثقافية سائلة الذكر.

#### مادة (٧)

- يخطر كل طرف الطرف الآخر عن السرقات التي تعرضت لها الممتلكات الثقافية والفنية والتاريخية المملوكة لآخر وعندما يوجد سبب للإعتقاد بأن الممتلكات سائلة الذكر سوف تباع على المستوى الدولي وفقاً للمنهج المتبع في هذا الشأن وتحقيقاً للغرض السابق واستناداً على التحريات الأمنية التي أنجزت لتحقيق هذا الهدف، فقد اتفق الطرفان على تقديم كل المعلومات الوصفية الممكنة للطرف الآخر - ودون إخلال بالقوانين المحلية بالبلدين - من أجل التمكين من التعرف على الممتلكات التي يجري الإتصال بشأنها ومن أجل التعرف على الأفراد أو الجهات المتورطة في سرقتها أو بيعها أو إخفائها أو تصديرها أو تهريبها أو ارتكبت أي سلوك إجرامي متصل بها من أجل تحديد أساليب عمل المعتدين وامكانية التحفظ على الممتلكات التي تم ضبطها أو عثر عليها ولم تتناولها تحقيقات شرطية سابقة.
- يقوم الطرفان بنشر وتوزيع كل المعلومات المتعلقة بالممتلكات الأثرية والثقافية المسروقة أو المفقودة أو المهربة وذلك على منافذ الجمارك والموانئ البحرية والجوية والحدود والهيئات الأمنية.

- فى حالة معرفة أحد الطرفين بواقعة الدخول غير المشروع إلى أراضيه لممتلك ثقافي أو أثرى أو تاريخى أو فنى والمملوكة للطرف الآخر يجب عليه أن يتخذ الإجراءات الواجبة بشأن التحفظ عليه وإخطار الطرف الآخر فوراً بالطرق الدبلوماسية تمهيداً لترتيب إجراءات استعادتها ويطبق هذا النص أيضاً على القطع الأثرية التى لم تتناولها تحقيقات شرطية أو قضائية سابقة.

#### مادة (٨)

بموجب هذا الاتفاق يستثنى الطرفان القطع الأثرية والثقافية والفنية والتاريخية المستردة من رسوم الجمارك أو أي ضرائب أخرى تكون مفروضة عليها بالبلدين.

#### مادة (٩)

يقوم الطرفان بتنفيذ هذا الاتفاق بالتعاون مع المؤسسات الدولية المسؤولة عن مكافحة نقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمجلس الدولي للمتاحف (أيكوم ICOM) وهيئة الجمارك الدولية (WCO).

#### مادة (١٠)

- يتفق الطرفان على إنشاء آلية للتشاور بصورة دورية لتدعيم التعاون الثنائى لحماية الأعمال والممتلكات الثقافية فى حالة الكوارث الطبيعية والنزاعات.



- يشجع الطرفان تبادل الخبرات في مجال تدريب العاملين في مجال حماية الممتلكات الثقافية من أعمال التنقيب غير المشروع وسرقتها أو استيرادها وتصديرها بطرق غير مشروعة.

#### مادة (١١)

- تعد الجهات التالية ذكرها هي الجهات المختصة لتنفيذ هذا الاتفاق:
- في جمهورية مصر العربية (وزارة الآثار).
  - في المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة السياحة والآثار).
- يعقد ممثلو السلطات المختصة التنفيذية اجتماعات طارئة في مصر أو الأردن عند طلب أي من الطرفين خاصة إذا كانت هناك أي تغييرات هامة ظهرت في القوانين والتشريعات المطبقة على الممتلكات الثقافية.

#### مادة (١٢)

- لا يؤثر هذا الاتفاق بأي شكل من الأشكال على التزامات أي من الطرفين نحو أي معاهدة أو اتفاقية أخرى أو متعددة الأطراف يكون طرفاً فيها.

#### مادة (١٣)

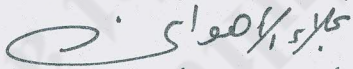
##### أحكام عامة

- أ- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل الجانبين الإشعارات بإنهاء الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة ويبقى سارياً لمدة خمس سنوات.
- ب- يمكن تجديد العمل بهذا الاتفاق بموافقة الطرفين لمدة أو مدد أخرى مماثله.

ج- يجوز بموافقة الطرفين تعديل بند أو أكثر على أن تدخل التعديلات المشار إليها حيز النفاذ وفقا لذات الإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

حرر ووقع هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) ٢٠١٥ الموافق ٩ شعبان ١٤٣٦ هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة  
المملكة الأردنية الهاشمية  
  
نايف الفايز  
وزير السياحة والآثار

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية  
  
أ.د. نجلاء الأهواني  
وزيرة التعاون الدولي